ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

إسهامات النظام التعليمي في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي

د. أميرة محمد عبدالسلام زحلوق*
علم الاجتماع ، كلية التربية العجيلات ، جامعة الزاوية ، ليبيا
Moramaz414@gmail.com

تاريخ الارسال 2026/2/12م تاريخ القبول 2026/3/7م

The Contributions of the Educational System in Promoting Social Change in Libyan Society

Dr. Amira Mohamed Abdelsalam Zehlouq

Abstract

This study examines the contributions of the educational system to social change in Libyan society, focusing on its role in preparing individuals, promoting ethical and social values, and supporting cultural and social development. The study adopts a descriptive-analytical library-based methodology, relying on a review of books, previous studies, and scientific references, without conducting field research.

The study addresses the relationship between education and social transformations, emphasizing the role of the educational system in empowering different social groups and redistributing educational and social opportunities, as well as the challenges facing education in this context, including educational policies, economic and social factors, infrastructure, and the alignment of curricula with societal needs.

The study aims to analyze the role of education in shaping individuals' attitudes and values, understand the contributions of the educational system to social mobility, and identify the challenges that affect education's ability to support social change, thereby providing a comprehensive understanding of the relationship between education and Libyan society.

Keywords: Educational System, Social Change, Libyan Society

الملخص :

تناقش هذه الدراسة إسهامات النظام التعليمي في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي، مع التركيز على دوره في إعداد الأفراد، وتعزيز القيم الأخلاقية

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

والاجتماعية، ودعم التنمية الثقافية والاجتماعية. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي المكتبي من خلال مراجعة الكتب والدراسات السابقة والمراجع العلمية، دون اللجوء إلى الدراسة الميدانية.

تركز الدراسة على العلاقة بين التعليم والتحولات الاجتماعية، ودور النظام التعليمي في تمكين الفئات المختلفة وإعادة توزيع الفرص التعليمية والاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه التعليم في هذا السياق، مثل السياسات التعليمية، العوامل الاقتصادية والاجتماعية، البنية التحتية، وملاءمة المناهج مع احتياجات المجتمع.

وتهدف الدراسة إلى تحليل دور التعليم في تشكيل الاتجاهات والقيم لدى الأفراد، وفهم إسهامات النظام التعليمي في الحراك الاجتماعي، والوقوف على التحديات التي تؤثر على قدرة التعليم في دعم التغير الاجتماعي، بما يتيح بناء تصور متكامل لعلاقة التعليم بالمجتمع الليبي

الكلمات المفتاحية : النظام التعليمي ، التغير الاجتماعي ، المجتمع الليبي

مقدمه :

يعد التعليم من أبرز الركائز التي تقوم عليها المجتمعات، لما له من دور محوري في إعداد الأفراد وتنمية قدراتهم الفكرية والاجتماعية والثقافية. فالتعليم لا يقتصر على تزويد الإنسان بالمعرفة والمهارات فحسب، بل يسهم أيضًا في بناء القيم والاتجاهات وتنمية الوعي الاجتماعي، بما يعزز قدرة الفرد على المشاركة الفاعلة في المجتمع والمساهمة في تحسين أنماط الحياة فيه.

ويمثل النظام التعليمي إطارًا منظمًا تعمل من خلاله المجتمعات على تطوير قدرات أفرادها، وتنمية مهارات التفكير والإبداع لديهم، بما يمكنهم من التفاعل مع محيطهم والمساهمة في إحداث التغير الاجتماعي. فالتحولات الاجتماعية ليست مجرد نتائج طبيعية للأحداث، بل غالبًا ما تكون مرتبطة بدرجة كبيرة بالجهود المبذولة في التعليم وتطوير مؤسساته.

وفي السياق الليبي، لعب النظام التعليمي دورًا مهمًا في إحداث تغييرات في المجتمع، من خلال تعزيز الوعي الثقافي والاجتماعي، وإعداد الكوادر البشرية القادرة على المشاركة في بناء المجتمع وتطويره. وقد ساهم التعليم في تطوير أنماط السلوك والعلاقات الاجتماعية، وتمكين الأفراد من أداء أدوارهم المختلفة بما يخدم الصالح العام.

ويأتي هذا البحث لتسليط الضوء على إسهامات النظام التعليمي في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي، من خلال تحليل العلاقة بين التعليم والتحولات

الاجتماعية، وبيان كيف يمكن للنظام التعليمي أن يكون أداة فاعلة في دعم التنمية المجتمعية. ويسعى البحث إلى تقديم رؤية واضحة حول الدور الذي يؤديه التعليم في تعزيز القيم الاجتماعية.

مشكله بحث :

على الرغم من الأهمية الكبيرة للتعليم ودوره المحوري في تنمية المجتمعات، إلا أن المجتمع الليبي ما زال يواجه تحديات متعددة على صعيد التغير الاجتماعي، سواء فيما يتعلق بالقيم والسلوكيات أو الحراك الاجتماعي والوعي الثقافي. فالتغير الاجتماعي ليس مجرد عملية طبيعية تحدث تلقائيًا، بل يعتمد إلى حد كبير على قدرة المؤسسات التعليمية على إعداد الأفراد وتأهيلهم للمشاركة الفاعلة في المجتمع.

وتظهر المشكلة الأساسية لهذا البحث في تساؤل حول مدى إسهام النظام التعليمي في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي، وما إذا كانت السياسات التعليمية والمناهج الدراسية وأساليب التعليم المختلفة قد أسهمت فعليًا في تشكيل الاتجاهات والقيم والسلوكيات الاجتماعية المطلوبة لدعم التطور والتنمية. كما تشمل المشكلة البحث في العلاقة بين النظام التعليمي والتحولات الاجتماعية، وفهم دور التعليم في تمكين الأفراد وتأهيلهم لأداء أدوارهم الاجتماعية بشكل فعال .

تساؤلات البحث :

1-ما دور النظام التعليمي في إعداد الأفراد وتعزيز التحولات الاجتماعية في المجتمع الليبي؟

2-كيف يسهم التعليم في تشكيل القيم والسلوكيات وتنمية الثقافة الاجتماعية لدى الأفراد؟

3- ما تأثير النظام التعليمي في المجتمع الليبي، وما أثر سياساته التعليمية على التغير الاجتماعي؟

4- ما التحديات التي تواجه النظام التعليمي في دعم إحداث التغير الاجتماعي؟

أهداف البحث :

1 التعرف على دور النظام التعليمي في إعداد الأفراد ودعم التحولات الاجتماعية.

2- التعرف إسهامات التعليم في القيم والسلوكيات والتنمية الثقافية والاجتماعية.

3 -التعرف على تأثير النظام التعليمي في المجتمع الليبي وسياساته التعليمية.

4- التعرف على التحديات التي تواجه التعليم في دعم التغير الاجتماعي.

أهميه البحث :

يكتسب هذا البحث أهميته من التركيز على الدور الفاعل للنظام التعليمي في إحداث التغير الاجتماعي داخل المجتمع الليبي، من خلال دراسة كيفية تأثير التعليم على القيم والسلوكيات والوعي الاجتماعي لدى الأفراد. كما يهدف البحث إلى توضيح الإمكانيات التي يوفرها النظام التعليمي في إعداد الأجيال القادرة على المشاركة في مسيرة التنمية والتقدم الاجتماعي، وتعزيز فهم العلاقة بين التعليم والتحولات الاجتماعية المختلفة. ومن خلال هذا التحليل، يسعى البحث إلى تقديم رؤية واضحة تساعد صانعي القرار والمهتمين بالشأن التربوي والاجتماعي على تطوير سياسات واستراتيجيات تعليمية تسهم في تعزيز التغير الاجتماعي الإيجابي وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي، بما يدعم تحسين جودة الحياة وبناء مجتمع أكثر توازنًا وتقدمًا

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات والدراسات السابقة والمصادر المكتبية لتوضيح دور النظام التعليمي في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع الليبي

مصطلحات و مفاهيم :

1- التعليم : يعرَف التعليم بأنه عملية مقصودة ومنهجية تهدف إلى نقل ونمو المعارف والقيم والمهارات لدى الأفراد، وتمكينهم من اكتساب القدرة على التفكير والتفاعل البناء مع المجتمع، ويشمل التعليم صيغًا متعددة مثل التعليم الرسمي في المدارس والجامعات وأنماط التعليم غير الرسمي، وقد وصفه بعض المربين بأنه جهد واعٍ لتحقيق النمو الفكري والسلوكي لدى المتعلم.[1]

هذا المفهوم يعني أن التعليم ليس مجرد تلقّي معلومات، بل هو منظومة متكاملة تعمل على إعداد الإنسان علميًا وثقافيًا واجتماعيًا.

2-النظام التعليمي : يعرَّف النظام التعليمي بأنه الإطار المؤسسي والتنظيمي الذي يضم مجموعة من العناصر والمكوّنات المتكاملة (من مؤسسات تعليمية، مناهج، أهداف، معلمين، طلاب، وسياسات) بهدف تنظيم عملية التدريس والتعلّم وتوجيهها بشكل ممنهج يحقق الأهداف التعليمية والاجتماعية للدولة. ويشمل هذا الإطار الخطط والسياسات التعليمية السائدة، والعلاقات بين مكوّنات النظام، والبيئة الاجتماعية التي يعمل ضمنها النظام، بما يساهم في إعداد الأفراد وتنمية قدراتهم الفكرية والثقافية والاجتماعية.[2]

3- التغير الاجتماعي : يقصد بالتغير الاجتماعي التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية وأنماط العلاقات والقيم والسلوكيات داخل المجتمع، بحيث تختلف حالة المجتمع عن حالتها السابقة نتيجة تأثير عوامل متعددة على مر الزمن. ويعبر هذا المفهوم عن التحول في المؤسسات الاجتماعية والعادات والقواعد التي تحكم تفاعل الأفراد والجماعات داخل المجتمع، وهو ما يعكس ديناميكية المجتمعات البشرية واستجابتها لمتغيرات ثقافية واقتصادية وسياسية.[3]

يمكن القول إن التغير الاجتماعي ليس عملية عابرة، بل هو تحول في مكونات الحياة الاجتماعية يؤدي إلى تغيير العلاقات الاجتماعية والنظم والقيم المسيطرة.

الدراسات السابقة :

1- **دراســــــة :** صدقاوي كمال (2021)[4] بعنوان التربيــة والتعليم وسؤال التغير الاجتماعي ، تتناول هذه الدراسة العلاقة بين التربية والتعليم كظاهرة تربوية وبين التغير الاجتماعي، وتناقش النظريات التي تربط التعليم بإحداث التغير في المجتمعات، وتؤكد أن التعليم لا يعمل بمعزل عن التحولات الاجتماعية بل هو جزء لا يتجزأ منها، ويشير الباحث إلى أن الهدف من التعليم يتجاوز مجرد نقل المعرفة إلى إعداد فاعلين اجتماعيين قادرين على التأثير في بنية المجتمع وتوجيه التغير الاجتماعي .

2- **دراســــــة :** وضيئة محمد أبو سعدة و إلهام محمود مرسي [5] بعنوان دور التعليم في جودة الحياة بالمجتمع المصري ، بحث تحليلي يوضح كيف يُسهم التعليم في تحسين جودة الحياة داخل المجتمع، ويبيّن أن التعليم ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة للتفاعل مع المتغيرات الاجتماعية وتحسين مستوى الوعي والسلوك ونوعية الحياة، كما يشير إلى دور التعليم في تغيير القيم والسلوكيات وفق متطلبات المجتمع.

3- دراسة سعيد أحمد [6] بعنوان التعليم والتحوّل الاجتماعي في المجتمع العربي ، تناولت الدراسة العلاقة بين التعليم والتحوّل الاجتماعي في المجتمعات العربية، وبيّنت أن التعليم يساهم في تغيير القيم الاجتماعية والنواقل الثقافية، ويتعامل مع الحراك الاجتماعي من خلال فتح فرص أوسع للتعليم الأكاديمي والمهني، مما يؤثر في البنية الاجتماعية ويؤدي إلى إعادة تشكيل الطبقات الاجتماعية

4- **دراســــــة :** مروة حسن [7] بعنوان التعليم والحراك الاجتماعي في المجتمعات النامية ، ناقشت الدراسة دور التعليم في تعزيز الحراك الاجتماعي داخل المجتمعات النامية، وكيف يمكن للنظم التعليمية أن تفتح الأبواب أمام شرائح اجتماعية كانت محدودة الفرص في الماضي. ووجدت الدراسة أن التعليم أصبح أداة لرفع الوعي

وتنمية المهارات مما يساعد في إعادة توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع .

- تشير الدراسات السابقة إلى أن التعليم أداة رئيسية لإحداث التغير الاجتماعي تؤكد هذه الدراسات أن النظام التعليمي ليس مجرد وسيلة لنقل المعرفة، بل أداة فعّالة لتغيير القيم والسلوكيات وتعزيز الحراك الاجتماعي، وهو ما يعزز إسهامات التعليم في التغير الاجتماعي داخل المجتمع الليبي.

الفصل الأول - التعليم والتغير الاجتماعي:

المبحث الأول - التعليم :

يعد التعليم من أهم الركائز الأساسية في بناء المجتمعات وتطورها، إذ يمثل الوسيلة التي يتم من خلالها نقل المعارف والخبرات والقيم من جيل إلى آخر، كما يسهم في إعداد الأفراد وتأهيلهم للمشاركة الفاعلة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ولا يقتصر دور التعليم على تزويد الأفراد بالمعلومات والمعارف فحسب، بل يتجاوز ذلك ليشمل تنمية القدرات العقلية والمهارات الفكرية والاجتماعية، بما يساعد على تكوين شخصية متكاملة قادرة على التفاعل مع متطلبات المجتمع.[8]

كما يُنظر إلى التعليم بوصفه عملية اجتماعية منظمة تهدف إلى تنمية الإنسان وإعداده للقيام بأدواره داخل المجتمع، وذلك من خلال المؤسسات التعليمية المختلفة مثل المدارس والجامعات والمعاهد، حيث تسهم هذه المؤسسات في غرس القيم الاجتماعية والثقافية وتعزيز الانتماء للمجتمع. ومن هذا المنطلق، يعد التعليم أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في عملية التغير الاجتماعي، لما له من دور في تطوير الوعي الاجتماعي وإحداث التحولات في القيم والسلوكيات وأنماط التفكير لدى الأفراد.[9]

- أنواع التعليم:

يتخذ التعليم أشكالًا وأنماطًا متعددة تختلف باختلاف الأهداف والوسائل والمؤسسات التي يتم من خلالها تقديمه، ويهدف كل نوع من هذه الأنواع إلى تحقيق غايات تربوية واجتماعية تسهم في إعداد الفرد وتأهيله للاندماج في المجتمع. ومن أبرز أنواع التعليم: التعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي، والتعليم غير النظامي.[10]

1- بالتعليم الرسمي ذلك النوع من التعليم الذي يتم داخل المؤسسات التعليمية المنظمة مثل المدارس والجامعات والمعاهد، ويعتمد على مناهج دراسية محددة وخطط تعليمية واضحة، ويمنح المتعلم في نهايته شهادات علمية معترف بها. ويتميز هذا النوع بالتنظيم والتدرج في المراحل التعليمية المختلفة.

2- التعليم غير الرسمي فهو التعليم الذي يكتسبه الفرد خارج إطار المؤسسات التعليمية الرسمية، مثل التعلم من الأسرة أو من وسائل الإعلام أو من الخبرات الحياتية اليومية، ويتميز هذا النوع بالمرونة وعدم الارتباط ببرامج أو مناهج محددة.
3- التعليم غير النظامي يشير الى الأنشطة التعليمية المنظمة التي تتم خارج النظام المدرسي التقليدي، مثل برامج محو الأمية والدورات التدريبية وبرامج التعليم المستمر، ويهدف هذا النوع إلى تلبية احتياجات فئات مختلفة من المجتمع التي لم تتح لها فرصة الالتحاق بالتعليم الرسمي.[11]

وتسهم هذه الأنواع المختلفة من التعليم مجتمعة في تنمية قدرات الأفراد وتطوير مهاراتهم المعرفية والاجتماعية، كما تلعب دورًا مهمًا في إعداد الإنسان القادر على التفاعل مع متطلبات المجتمع والمساهمة في تطوره.

خصائص التعليم :

يتميز التعليم بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من العمليات الاجتماعية الأخرى، حيث يعد عملية منظمة ومستمرة تهدف إلى تنمية الفرد وإعداده للقيام بأدواره المختلفة داخل المجتمع. وتتمثل أهم خصائص التعليم في كونه عملية مقصودة ومنظمة تسعى إلى تحقيق أهداف تربوية محددة من خلال مؤسسات تعليمية تعتمد مناهج وبرامج دراسية مخططة. كما يتميز التعليم بكونه عملية اجتماعية ترتبط بالمجتمع وقيمه وثقافته، إذ يعمل على نقل التراث الثقافي والمعرفي من جيل إلى آخر.[12]

كذلك يُعد التعليم عملية مستمرة لا تقتصر على مرحلة عمرية معينة، بل تمتد طوال حياة الإنسان، حيث يكتسب الفرد من خلاله المعارف والمهارات والخبرات التي تساعده على التكيف مع متغيرات الحياة. ومن خصائص التعليم أيضًا أنه عملية تفاعلية تقوم على التفاعل بين المعلم والمتعلم داخل البيئة التعليمية، مما يسهم في تنمية القدرات العقلية والمهارات الفكرية والاجتماعية لدى الأفراد.

كما أن التعليم يعد وسيلة للتنمية والتغير الاجتماعي، إذ يسهم في تطوير الوعي لدى الأفراد ويعمل على تعديل القيم والاتجاهات والسلوكيات بما يتناسب مع متطلبات المجتمع وتطوره.[13]

دور التعليم في إعداد الفرد :

يؤدي التعليم دورًا أساسيًا في إعداد الفرد وتنمية قدراته المختلفة، حيث يسهم في تزويده بالمعارف والمهارات التي تمكنه من التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية. فالتعليم لا يقتصر على نقل المعلومات فقط، بل يهدف إلى تنمية شخصية

الفرد من مختلف الجوانب العقلية والثقافية والاجتماعية، مما يساعده على فهم المجتمع الذي يعيش فيه والمشاركة الفاعلة في تطويره.[14]

كما يسهم التعليم في غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى الأفراد، مثل التعاون والانتماء والمسؤولية الاجتماعية، وهو ما يساعد على تكوين مواطن صالح قادر على الإسهام في تقدم المجتمع واستقراره. كذلك يعمل التعليم على تنمية التفكير النقدي والقدرة على حل المشكلات، الأمر الذي يعزز من قدرة الفرد على مواجهة التحديات المختلفة والتكيف مع التغيرات التي تطرأ في المجتمع. [15]

ومن هذا المنطلق، يُعد التعليم من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المجتمعات في إعداد الأفراد وتأهيلهم للمشاركة في عملية التنمية، إذ يعمل على تطوير قدراتهم العلمية والعملية ويهيئهم للقيام بالأدوار المختلفة داخل المجتمع.

المبحث الثاني - التغير الاجتماعي :

يعد التغير الاجتماعي من الظواهر الأساسية التي تميز المجتمعات الإنسانية، حيث إن المجتمعات لا تبقى ثابتة بل تتعرض باستمرار لتحولات وتطورات تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. ويشير التغير الاجتماعي إلى التحولات التي تطرأ على البناء الاجتماعي للمجتمع، وما يصاحب ذلك من تغيّر في القيم والعلاقات الاجتماعية وأنماط السلوك بين الأفراد والجماعات.[16]

كما يرتبط التغير الاجتماعي بعدة عوامل تؤثر في المجتمع مثل التطور العلمي والتكنولوجي، والتغيرات الاقتصادية، والنظم التعليمية والثقافية، حيث تسهم هذه العوامل في إحداث تحولات تدريجية أو سريعة في بنية المجتمع. ويعد التعليم من أهم العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي، إذ يسهم في نشر المعرفة وتطوير الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، مما يؤدي إلى تغيير القيم والاتجاهات وأنماط التفكير داخل المجتمع.[17]

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التغير الاجتماعي تعد ضرورية لفهم التحولات التي تمر بها المجتمعات، ومعرفة العوامل التي تسهم في حدوثها، بما يساعد على توجيه هذه التغيرات نحو تحقيق التنمية والتقدم الاجتماعي.

أهمية التغير الاجتماعي :

يكتسب التغير الاجتماعي أهمية كبيرة في حياة المجتمعات، إذ يعد وسيلة أساسية لتطور المجتمع وتقدمه، حيث يسهم في إحداث تحولات إيجابية في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فالمجتمعات التي تسعى إلى التقدم لا بد أن

تمر بعمليات تغير مستمرة تساعدها على التكيف مع الظروف والمتغيرات التي تطرأ في البيئة المحيطة بها.

كما يسهم التغير الاجتماعي في تطوير النظم والمؤسسات الاجتماعية مثل التعليم والاقتصاد والأسرة، مما يساعد على تحسين مستوى الحياة لدى الأفراد والجماعات. ويساعد التغير الاجتماعي أيضًا على تعديل القيم والعادات والتقاليد بما يتلاءم مع متطلبات العصر، الأمر الذي يسهم في تعزيز قدرة المجتمع على مواجهة التحديات المختلفة وتحقيق التنمية الاجتماعية.[18]

كذلك يعمل التغير الاجتماعي على فتح آفاق جديدة أمام الأفراد من خلال توفير فرص أفضل للتعليم والعمل، مما يعزز من الحراك الاجتماعي ويتيح للأفراد تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي يسهم في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع.[19]

- عناصر التغير الاجتماعي ومجالاته:

تكون التغير الاجتماعي من مجموعة من العناصر التي تسهم في حدوث التحولات داخل المجتمع، حيث يشمل التغير في البناء الاجتماعي وما يتضمنه من علاقات وأنظمة اجتماعية، كما يشمل التغير في القيم والمعايير الاجتماعية التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع. ويعد التغير في الأدوار الاجتماعية أحد العناصر المهمة في عملية التغير، إذ تتبدل الأدوار التي يقوم بها الأفراد تبعًا للتحولات الاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع.[20]

كما يظهر التغير الاجتماعي في مجالات متعددة من الحياة الاجتماعية، من أهمها المجال الثقافي الذي يتمثل في التغير في الأفكار والمعتقدات والقيم الثقافية، والمجال الاقتصادي الذي يشمل التغير في أساليب الإنتاج والعمل ومستوى المعيشة، إضافة إلى المجال التعليمي الذي ينعكس في تطوير المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية، وكذلك المجال السياسي والاجتماعي الذي يتمثل في تغير النظم الاجتماعية وأنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع.[21]

وتؤكد الدراسات الاجتماعية أن هذه المجالات تتداخل فيما بينها، إذ يؤثر التغير في أحد المجالات على المجالات الأخرى، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث تغير شامل في بنية المجتمع وأنظمته المختلفة.

- العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي:

يتأثر التغير الاجتماعي بمجموعة من العوامل التي تسهم في إحداث التحولات داخل المجتمع وتؤدي إلى تغير في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية. ومن أهم هذه

العوامل العامل الثقافي الذي يتمثل في انتشار المعرفة والأفكار الجديدة وتطور وسائل الاتصال، مما يسهم في تغيير القيم والعادات الاجتماعية. كما يعد العامل الاقتصادي من العوامل المهمة في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يؤدي التطور الاقتصادي وتحسن مستوى المعيشة إلى ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية والتنظيمات داخل المجتمع.[22]

كذلك يلعب العامل التكنولوجي دورًا بارزًا في التغير الاجتماعي، إذ أدى التقدم العلمي والتكنولوجي إلى تطور وسائل الإنتاج والاتصال، الأمر الذي ساهم في إحداث تحولات كبيرة في حياة الأفراد والمجتمعات. إضافة إلى ذلك، يعد العامل التعليمي من العوامل المؤثرة في التغير الاجتماعي، حيث يسهم التعليم في نشر المعرفة وتنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، مما يؤدي إلى تغير القيم والاتجاهات وأنماط التفكير داخل المجتمع.

كما أن العامل السياسي يؤثر في عملية التغير الاجتماعي من خلال السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة لتنظيم حياة المجتمع وتوجيه مسار التنمية، وهو ما ينعكس على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع.[23]

المبحث الثالث- العلاقة بين التعليم والتغير الاجتماعي:

يعتبر التعليم أحد أهم العوامل التي تؤثر في التغير الاجتماعي، إذ يسهم في تشكيل وعي الأفراد وتطوير قدراتهم الفكرية والسلوكية بما يمكنهم من التفاعل الإيجابي مع المجتمع والمساهمة في تحولات اجتماعية ملموسة. فالتعليم لا يقتصر على نقل المعارف، بل يعمل على غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية وتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الأفراد، مما يعزز قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الحياة المجتمعية.[24]

كما أن التعليم يعد وسيلة رئيسية لتطوير الحراك الاجتماعي، حيث يفتح المجال أمام الأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية لتعلم مهارات جديدة، ما يمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، يسهم التعليم في إعادة توزيع الفرص داخل المجتمع وإحداث تحولات في البنية الاجتماعية من خلال زيادة الانخراط الاجتماعي للفئات الأقل حظًا.

من جهة أخرى، يسهم التعليم في تغيير القيم والعادات الاجتماعية بما يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والثقافية، ويعد أداة فعالة لتعزيز التنمية الثقافية والاجتماعية، إذ يربط بين المعرفة والوعي الاجتماعي، ويساعد الأفراد على التفكير النقدي وتحليل

المشكلات المجتمعية، مما ينعكس على تحولات اجتماعية تدريجية أو سريعة حسب طبيعة المجتمع ومدى انتشار التعليم.[24]

الفصل الثاني ـ دور النظام التعليمي في المجتمعات:

المبحث الأول ـ النظام التعليمي كمؤسسة اجتماعية:

يعد النظام التعليمي من أهم المؤسسات الاجتماعية في أي مجتمع، حيث يقوم بدور مركزي في تنمية قدرات الأفراد وإعدادهم للاندماج الفاعل في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فهو ليس مجرد مكان لتلقي المعرفة، بل منظومة متكاملة من العناصر والبنى التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية وتربوية محددة.

ـ مكونات النظام التعليمي : [25]

يتكون النظام التعليمي من عدة عناصر أساسية، من أهمها:

1- المؤسسات التعليمية: مثل المدارس، الجامعات، المعاهد، ومراكز التدريب المهني.

2- الكوادر البشرية: المعلمون، الإداريون، والمشرفون التربويون الذين يشرفون على العملية التعليمية.

3- المناهج الدراسية: التي تحدد محتوى التعليم وأساليب تدريسه وأهدافه.

4- السياسات واللوائح التعليمية: التي تنظم سير العملية التعليمية وتحدد أطرها القانونية والتنظيمية.

ـ أهداف النظام التعليمي [26]

يهدف النظام التعليمي إلى:

- إعداد الأفراد علميًا وفكريًا واجتماعيًا ليصبحوا فاعلين في المجتمع.
- نقل المعرفة والمهارات الضرورية للتكيف مع الحياة العملية والمجتمعية.
- تنمية القيم والاتجاهات الإيجابية التي تعزز الانتماء والمسؤولية الاجتماعية.
- دعم التنمية الشاملة من خلال إعداد كوادر قادرة على مواجهة تحديات المجتمع والتغيرات المستمرة فيه.

ـ وظائف النظام التعليمي في المجتمع[27]

يمكن تلخيص الوظائف الرئيسية للنظام التعليمي في المجتمع فيما يلي:

1- وظيفة اجتماعية: تعزيز القيم والمعايير الاجتماعية وغرس الانتماء الوطني.

2- وظيفة معرفية: نقل المعرفة وتنمية التفكير النقدي لدى الأفراد.

3- وظيفة اقتصادية: إعداد القوى العاملة الماهرة التي تلبي احتياجات سوق العمل.

4- وظيفة ثقافية: الحفاظ على التراث الثقافي ونقله للأجيال القادمة وتطوير الثقافة المجتمعية.

وبهذا، يُعد النظام التعليمي مؤسسة اجتماعية محورية تؤثر بشكل مباشر على التغير الاجتماعي من خلال تطوير قدرات الأفراد وإعدادهم للمشاركة الفاعلة في المجتمع.

المبحث الثاني ـ تأثير التعليم في إعداد الأفراد ودعم التحولات الاجتماعية:

يعد التعليم أداة رئيسية لإعداد الأفراد وتأهيلهم للقيام بأدوارهم المختلفة داخل المجتمع، إذ يسهم في تنمية القدرات الفكرية والاجتماعية والثقافية لديهم، مما يجعلهم قادرين على التفاعل الفاعل مع محيطهم والمساهمة في التطورات المجتمعية. فمن خلال التعليم يكتسب الفرد المهارات والمعارف اللازمة للتكيف مع متطلبات الحياة، ويصبح قادراً على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر في المجتمع بشكل إيجابي.[29]

كما أن التعليم يسهم في دعم التحولات الاجتماعية، إذ يمثل وسيطًا لنقل القيم والمعايير الاجتماعية، ويعمل على تعديل الاتجاهات والسلوكيات بما يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والثقافية. فالتحولات الاجتماعية ليست مجرد نتائج طبيعية للأحداث، بل غالبًا ما تكون نتيجة لجهود تعليمية منظمة تسهم في إعداد أفراد قادرين على إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع، سواء في المجالات الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية.

ويظهر تأثير التعليم أيضًا في تعزيز الحراك الاجتماعي، إذ يتيح للأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية الوصول إلى فرص التعليم والتدريب، ما يسهم في إعادة توزيع الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويؤدي إلى تطوير البنية الاجتماعية وإحداث تحولات ملموسة في أنماط العلاقات والتفاعل بين الأفراد والجماعات.[30]

الفصل الثالث ـ النظام التعليمي في المجتمع الليبي:

يعد النظام التعليمي في المجتمع الليبي أحد الركائز الأساسية لبناء المجتمع وتطوير أفراده، إذ يلعب دورًا محوريًا في إعداد الكوادر البشرية وتنمية مهاراتهم الفكرية والثقافية والاجتماعية. وقد شهد النظام التعليمي الليبي تطورات متعددة على مر الزمن، تركزت على توسيع قاعدة التعليم وتحسين جودة المناهج التعليمية وتطوير البنية التحتية للمؤسسات التعليمية في مختلف المناطق.

ـ تطور النظام التعليمي في ليبيا : [31]

بدأ التعليم النظامي في ليبيا بشكل محدود في فترة الاستعمار، حيث اقتصر على بعض المدارس الخاصة والعامة في المدن الكبرى. ومع الاستقلال، عملت الدولة على توسيع نطاق التعليم وزيادة فرص التحصيل العلمي لجميع المواطنين، بما في ذلك التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. كما تم التركيز على تحديث المناهج التعليمية لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة وربط التعليم بسوق العمل ومتطلبات التنمية الوطنية.

- المؤسسات التعليمية وأنواعها [32]

يشمل النظام التعليمي الليبي مجموعة متنوعة من المؤسسات التعليمية، منها:

- المدارس الابتدائية والثانوية: التي توفر التعليم الأساسي والثانوي للطلاب.
- الجامعات والكليات والمعاهد العليا: التي تركز على التعليم الأكاديمي والتخصصي.
- المؤسسات المهنية والفنية: التي تهدف إلى إعداد كوادر متخصصة لسوق العمل.

- السياسات التعليمية وأثرها على المجتمع[33]

تسعى السياسات التعليمية في ليبيا إلى تحقيق توسيع فرص التعليم وتحسين جودته، وتعزيز الانتماء الوطني والقيم الاجتماعية. كما تهدف هذه السياسات إلى تطوير الموارد البشرية بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الحراك الاجتماعي من خلال توفير فرص متكافئة للأفراد من مختلف الطبقات الاجتماعية.

الفصل الرابع - إسهامات النظام التعليمي في التغير الاجتماعي في ليبيا:

المبحث الأول - تأثير التعليم على القيم والاتجاهات والسلوكيات:

يسهم النظام التعليمي في ليبيا بدور مهم في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يعمل على إعداد الأفراد علميًا وثقافيًا وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات التي تساعدهم على التفاعل مع متطلبات المجتمع الحديث. فالتعليم يعد من أهم الوسائل التي تعتمد عليها المجتمعات لتحقيق التنمية والتطور، إذ يسهم في تغيير أنماط التفكير والسلوك لدى الأفراد بما يتلاءم مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية.[34]

كما يساهم التعليم في غرس القيم الأخلاقية والاجتماعية في نفوس الأفراد، مثل قيم التعاون والانتماء والمسؤولية واحترام القوانين. وتلعب المؤسسات التعليمية دورًا كبيرًا في ترسيخ هذه القيم من خلال المناهج الدراسية والأنشطة التربوية التي تهدف إلى بناء شخصية متوازنة قادرة على التفاعل الإيجابي مع المجتمع.

إضافة إلى ذلك، يساعد النظام التعليمي في ليبيا على تعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأفراد، مما يسهم في نشر ثقافة الحوار والتسامح والانفتاح الفكري. كما يعمل التعليم على إعداد كوادر بشرية مؤهلة قادرة على المشاركة في عملية التنمية الوطنية والمساهمة في تطوير المجتمع الليبي في مختلف المجالات. [35]

وبذلك، يعد النظام التعليمي أحد أهم الأدوات التي تسهم في إحداث التغير الاجتماعي الإيجابي من خلال نشر المعرفة وتطوير القيم الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية بين أفراد المجتمع.

- التعليم في تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المجتمع:

يلعب التعليم دورًا محوريًا في تعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى الأفراد، والتي بدورها تسهم في استقرار المجتمع وتطوره. فالمدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية ليست مجرد أماكن لنقل المعرفة، بل هي بيئات تفاعلية تعمل على ترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية مثل التعاون، الانضباط، المسؤولية، واحترام الآخرين، بالإضافة إلى تعزيز الانتماء الوطني وروح المواطنة.

يسهم التعليم أيضًا في تطوير مهارات التفكير النقدي واتخاذ القرار لدى الأفراد، مما يجعلهم قادرين على التعامل مع المشكلات الاجتماعية بوعي ومسؤولية، ويحد من السلوكيات السلبية مثل العنف أو التمييز. كما يعمل التعليم على تشجيع المشاركة المجتمعية من خلال برامج النشاط المدرسي والجامعي، والتي تنمي الحس الاجتماعي وتدعم الاتجاهات الإيجابية في التعامل مع المجتمع.[36]

في السياق الليبي، ساعد التعليم على تعزيز الوعي الاجتماعي والثقافي لدى الأجيال الجديدة، وفتح المجال أمامهم للمساهمة الفاعلة في التنمية والتغيير الاجتماعي. وبهذا، يصبح التعليم ليس فقط وسيلة لنقل المعرفة، بل أداة فعالة لتشكيل مجتمع واعٍ ومسؤول قادر على مواجهة التحديات وبناء مستقبل أفضل

المبحث الثاني ـ التعليم والتنمية الثقافية والاجتماعية:

يسهم التعليم في تعزيز التنمية الثقافية والاجتماعية من خلال نقل المعرفة والقيم والموروث الثقافي للأجيال الجديدة، وتنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد. فهو يهيئ المجتمع للتفاعل الإيجابي مع التطورات الاقتصادية والثقافية، ويساعد في بناء مجتمع متماسك يمتلك قيم التعاون والانتماء والمسؤولية الاجتماعية.[37]

كما يعمل التعليم على تطوير مهارات الأفراد في التفكير النقدي والتحليل، مما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في الحياة الثقافية والاجتماعية، ويعزز من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات وحل المشكلات بشكل جماعي. بهذا الشكل، يصبح التعليم أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة والتغيير الاجتماعي الإيجابي في المجتمع.[38]

المبحث الثالث ـ التعليم والحراك الاجتماعي:

يعد التعليم أحد أهم الأدوات الفاعلة في تمكين الفئات الاجتماعية المختلفة وإحداث الحراك الاجتماعي الإيجابي. فهو يمنح الأفراد من خلفيات اجتماعية واقتصادية متنوعة الفرصة للوصول إلى المعارف والمهارات التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاجتماعية والمهنية. من خلال التعليم، يستطيع الأفراد تجاوز القيود التقليدية للطبقات الاجتماعية، ما يسهم في فتح المجال أمام فرص متكافئة للنجاح والتقدم.

كما يعمل التعليم على إعادة توزيع الفرص التعليمية والاجتماعية، حيث يتيح للأفراد من الفئات الأقل حظًا في المجتمع فرصة الوصول إلى مؤسسات التعليم العام، والمدارس المتخصصة، والكليات المهنية والفنية، مما يؤدي إلى رفع مستوى المشاركة الاجتماعية وتقليل الفجوات الطبقية. هذا التمكين لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فقط، بل يشمل أيضًا تمكين الأفراد ثقافيًا وفكريًا واجتماعيًا، إذ يصبح الفرد أكثر قدرة على المساهمة في الحياة العامة واتخاذ القرارات التي تؤثر على المجتمع.[39]

في السياق الليبي، ساهم النظام التعليمي في تمكين الشباب والفئات المهمشة من خلال برامج التعليم العام والفني والتقني، وتطوير المناهج التي تلبي احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية. وبذلك، يكون التعليم وسيلة فعالة لتعزيز الحراك الاجتماعي من خلال إتاحة فرص متساوية للجميع، وتقليل التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، وتنمية الاتجاهات الإيجابية لدى الأفراد، بما يدعم التغير الاجتماعي المستدام في المجتمع.[40]

الفصل الخامس ـ التحديات التي تواجه النظام التعليمي في دعم التغير الاجتماعي:

يواجه النظام التعليمي في المجتمعات، بما فيها المجتمع الليبي، مجموعة من التحديات التي قد تعيق دوره في دعم التغير الاجتماعي. تشمل هذه التحديات القيود الاقتصادية والاجتماعية، ضعف البنية التحتية التعليمية، والفجوات بين المناهج واحتياجات المجتمع. كما تؤثر قلة الموارد البشرية المؤهلة والتغيرات السريعة في المجتمع على قدرة التعليم في تحقيق أهدافه التنموية. ومع ذلك، يبقى التعليم أداة أساسية لإعداد الأفراد والمجتمع لمواجهة هذه التحديات وتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة.

المبحث الأول- صعوبات تطبيق السياسات التعليمية:

تواجه السياسات التعليمية في ليبيا صعوبات كبيرة تؤثر على فعالية النظام التعليمي في دعم التغير الاجتماعي. تشمل هذه الصعوبات المشكلات التنظيمية والإدارية، مثل ضعف التخطيط داخل المؤسسات التعليمية، وعدم وضوح الأدوار والمسؤوليات، ما يؤدي إلى عدم تنفيذ السياسات بفاعلية. إضافة إلى ذلك، توجد مشكلات التنسيق بين الجهات التعليمية المختلفة، بما فيها المدارس والجامعات ووزارة التعليم، مما يعيق تحقيق تكافؤ الفرص وتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية.[41]

كما أن بعض السياسات التعليمية لا تتماشى مع احتياجات المجتمع الفعلية، إذ تركز على الجوانب النظرية دون مراعاة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ما يؤدي إلى فجوة بين ما يقدمه التعليم وما يحتاجه المجتمع من مهارات وكفاءات.[42]

المبحث الثاني ـ العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على التعليم:

تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دورًا محوريًا في نجاح النظام التعليمي. من الناحية الاقتصادية، تؤثر قلة الموارد المالية على جودة البنية التحتية، والمناهج، والتجهيزات المدرسية، وكذلك على تدريب الكوادر التعليمية.

أما من الناحية الاجتماعية، فتؤثر الفجوات الطبقية والعادات والتقاليد على فرص الحصول على التعليم، خاصة للفئات المهمشة والنساء، مما يؤدي إلى تفاوت في مستويات التحصيل وفرص التقدم الاجتماعي. لذلك، فإن معالجة هذه العوامل تعد ضرورة لضمان استفادة الجميع من النظام التعليمي وتحقيق الحراك الاجتماعي

ـ الفقر والبطالة وتأثيرها على التحصيل التعليمي:

يعتبر الفقر والبطالة من أهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر على التحصيل العلمي للأفراد. فالفقر يؤدي إلى نقص الموارد اللازمة للتعليم، مثل الكتب، الأدوات المدرسية، والمواصلات، إضافة إلى عدم قدرة بعض الأسر على دعم أبنائها في التعليم المدرسي أو الجامعي، ما ينعكس سلبًا على مستوى الأداء والتحصيل الدراسي.[43]

أما البطالة، فتخلق بيئة غير محفزة للتعليم، حيث يشعر بعض الشباب بأن التحصيل العلمي لن يحقق لهم فرص عمل مناسبة، ما يؤدي إلى تراجع الاهتمام بالدراسة وانخفاض التحصيل الأكاديمي. كما أن البطالة في المجتمع تؤثر على الدافعية للتعلم والتطوير الذاتي، وتزيد من شعور الإحباط الاجتماعي، مما ينعكس على مستوى المشاركة التعليمية والمهنية.[44]

من هنا، يظهر أن معالجة الفقر والبطالة ضرورة لتعزيز التحصيل العلمي، إذ يرتبط تحسين الوضع الاقتصادي للأسر والفرص الوظيفية للشباب ارتباطًا مباشرًا بفاعلية التعليم وقدرته على إعداد أفراد قادرين على المشاركة في التنمية الاجتماعية.

ـ العادات والتقاليد وأثرها على التعليم:

تلعب العادات والتقاليد في المجتمع دورًا مؤثرًا على سير العملية التعليمية ومستوى التحصيل العلمي لدى الأفراد. ففي بعض المجتمعات، تؤدي المعتقدات التقليدية المتعلقة بالدور الاجتماعي للفتيات أو الأولاد إلى تفضيل التعليم لفئة على أخرى، ما يحد من فرص بعض الأفراد في الحصول على التعليم المتكافئ.[45]

كما تؤثر بعض العادات مثل العمل المبكر للأطفال أو التزامات الأسرة المنزلية على انتظام الطلاب في المدارس، وبالتالي على مستوى تحصيلهم العلمي. وفي حالات أخرى، يمكن أن تحد التقاليد المحلية من قبول بعض المناهج أو الأفكار التعليمية التي

تُعتبر غير متوافقة مع القيم المجتمعية السائدة، مما يخلق فجوة بين النظام التعليمي ومتطلبات المجتمع.[46]

وعليه، فإن التعليم الفعّال يتطلب توعية المجتمع بأهمية التعليم لجميع الفئات، والعمل على مواءمة السياسات التعليمية مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية، لضمان تحقيق التحصيل العلمي وإتاحة الفرص للجميع دون تمييز.

المبحث الثالث- الفجوات بين التعليم واحتياجات المجتمع:

تواجه الأنظمة التعليمية في كثير من المجتمعات، بما فيها المجتمع الليبي، فجوات واضحة بين ما يقدمه التعليم وما يحتاجه المجتمع فعليًا. تتمثل هذه الفجوات في عدة نقاط رئيسية:

1- ضعف ملاءمة المناهج التعليمية لسوق العمل: حيث تركز المناهج أحيانًا على الجوانب النظرية دون تزويد الطلاب بالمهارات العملية والتقنية المطلوبة في سوق العمل، ما يؤدي إلى صعوبة إيجاد فرص عمل مناسبة للخريجين.

2- عدم الربط بين التعليم والواقع الاجتماعي والاقتصادي: كثير من البرامج التعليمية لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للمجتمع، مثل التخصصات المطلوبة في مناطق معينة أو التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يحد من قدرة التعليم على تحقيق التنمية المستدامة.

3- التحديات في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة: تشمل الفجوة أيضًا نقص المعلمين المؤهلين وبرامج التدريب المستمر، ما يؤثر على جودة التعليم ويسهم في ضعف التحصيل العلمي.[47]

وبالتالي، فإن معالجة هذه الفجوات تتطلب تحديث المناهج، وربط التعليم باحتياجات المجتمع وسوق العمل، وتطوير برامج التدريب المهني والفني، لضمان إعداد أفراد قادرين على المشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الحراك الاجتماعي الإيجابي.

التوصيات و المقترحات :

اولاً التوصيات:

1- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز القدرات الفكرية والاجتماعية والقيم الإيجابية لدى الأفراد.

2- إدماج برامج تنمية الوعي الاجتماعي والثقافي لتعزيز المشاركة المجتمعية.

3- مراجعة السياسات التعليمية لضمان ملاءمتها لاحتياجات المجتمع ودعم التحولات الاجتماعية.

4- دعم الفئات الأقل حظًا للتغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على التعليم.

ثانياً المقترحات:

1- إجراء دراسات ميدانية مستقبلية لتقييم أثر التعليم على التغير الاجتماعي في ليبيا.
2- تعزيز البحث العلمي في التربية وعلاقته بالمجتمع.
3- تصميم برامج تعليمية متخصصة لتعزيز المهارات الحياتية والمساواة الاجتماعية.
4- إشراك المجتمع والأسر في دعم التعليم وتحقيق التغير الاجتماعي الإيجابي.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامش :

1- ناصر، إبراهيم ، أسس التربية والتعليم، دار عمار للنشر والتوزيع ، 2016، الأردن / العالم العربي ،ص31
2- قطب مصطفى سانو ، النظم التعليمية مبنى ومعنى (جزء من كتاب النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، 1998، ص44–45
3- محمد الجوهري – علياء شكري – علي ليلة ، التغير الاجتماعي و الثقافي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
،2010 ، الأردن ، ص. 27–29
4- صدقاوي كمال ، التربيــة والتعليم وسؤال التغير الاجتماعي: مقاربة نظرية تحليلية ، مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلد 5، العدد 2 ، 2021
5- وضيئة محمد أبو سعدة & إلهام محمود مرسي إبراهيم ، دور التعليم في تحقيق جودة الحياة بالمجتمع المصري: دراسة تحليلية ، مجلة المعرفة التربوية ، 2013
6- سعيد أحمد محمد، التعليم والتحوّل الاجتماعي في المجتمع العربي ، مجلة دراسات اجتماعية ، 2017 مصر
7- مروة حسن ، التعليم والحراك الاجتماعي في المجتمعات النامية: دراسة تحليلية ، دار الفكر العربي ، 2019 ، الأردن
8- أحمد حسين اللقاني، التربية ومشكلاتها في عالم متغير، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2001، ص 25.
9- عبد الرحمن عدس، أساسيات التربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص 31
10- محمد منير مرسي، أصول التربية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2002، ص 71.
11- عبد الرحمن عدس، أساسيات التربية، مرجع سابق ص 54
12- محمد منير مرسي، أصول التربية، مرجع سابق ، ص 38.

13- أحمد حسين اللقاني، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، مرجع سابق، ص 47
14- حسن شحاتة، التعليم في الوطن العربي بين الواقع والمستقبل، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2004، ص 58.
15- علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 73.
16-محمد الجوهري، التغير الاجتماعي والثقافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 21.
17-علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، مرجع سابق، ص 112
18- عبد المعطي، الاتجاهات الحديثة في دراسة التغير الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 48.
19- محمد الجوهري، التغير الاجتماعي والثقافي، مرجع سابق، ص 39.
20- أحمد زايد، علم الاجتماع: المفاهيم والقضايا، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2006، ص 164.
21- عبد الله عبد الرحمن، علم الاجتماع وقضايا المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 97
22- محمد عاطف غيث، مدخل إلى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 210.
23- عبد العزيز السيد، علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 13
24- سعيد أحمد محمد، التعليم والتحوّل الاجتماعي في المجتمع العربي، مرجع سابق، 2017، ص 42.
25- مروة حسن، التعليم والحراك الاجتماعي في المجتمعات النامية، مرجع سابق ، ص 9
26- مصطفى قطب، النظم التعليمية: مبنى ومعنى (جزء من كتاب النظم التعليمية الوافدة في أفريقيا)، مقدمة مصطلحية، غير محدد، غير محدد، ص 44–45.
27- عادل عبد الله، النظام التعليمي ووظائفه في المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2010، ص 52.
28- نادية محمد، مؤسسات التعليم ودورها الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 68.
29- محمد عبد الله، التعليم والتنمية الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2010، ص 56.
30- فاطمة الزهراء، دور التعليم في الحراك الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص 89
31- علي عبد الله، النظام التعليمي في ليبيا: واقع وتحديات، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2011، ص 63.
32- خالد الحاسي، التعليم والتنمية في المجتمع الليبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 78.
33- نجلاء المحجوب، السياسات التعليمية في ليبيا: دراسة تحليلية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص 55.
34- عبد الجليل الطاهر، علم الاجتماع التربوي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 142.

35-أحمد إبراهيم، التعليم والتنمية الاجتماعية في المجتمعات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2012، ص 97.
36- محمد محمود الزعبي، التربية والمجتمع، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 1
37- أحمد إبراهيم، مرجع سابق ص 104.
38- سعيد أحمد محمد، التعليم والتحول الاجتماعي في المجتمع العربي، مجلة دراسات اجتماعية، مصر، 2017، ص 53
39- مروة حسن، التعليم والحراك الاجتماعي في المجتمعات النامية، مرجع سابق، ص 94.
40- فاطمة الزهراء، دور التعليم في إعادة توزيع الفرص الاجتماعية ،مرجع سابق ، ص 82
41- أحمد عبد الجليل، سياسات التعليم والتنمية الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2011، ص 77.
42-خالد الحاسي، التعليم والتنمية في المجتمع الليبي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2013، ص 84
43- علي عبد الله، مرجع سابق ، ص 72.
44- سعيد أحمد محمد، التعليم والتحول الاجتماعي في المجتمع العربي، مرجع سابق، 2017، ص 66
45- حسن عبد المجيد، الثقافة والتعليم في المجتمعات العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 58.
46- سميرة يوسف، أثر العادات والتقاليد على التحصيل العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص 73
47- نجلاء المحجوب، السياسات التعليمية في ليبيا ، مرجع سابق ، ص 75